

Distr.: General  
7 November 2018  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثانية والثلاثون

٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

فانواتو

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-18767(A)



\* 1 8 1 8 7 6 7 \*

## مقدمة

- ١- تعرب حكومة جمهورية فانواتو عن سرورها لمشاركتها في الجولتين الأولى والثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقد تلقت الحكومة ما مجموعه ٢٥٩ توصية من الدول الأعضاء. وعقب الجولة الثانية، عملت وزارة العدل بوصفها الوزارة الرئيسية المعنية بمجال حقوق الإنسان في فانواتو مع لجنة حقوق الإنسان في فانواتو من أجل إعداد وتصميم الخطة الوطنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٤-٢٠١٨)، علماً أن فانواتو هي البلد الأول الذي اتخذ هذه الخطوة في منطقة المحيط الهادئ<sup>(١)</sup>. وقد حدّدت الخطة الاستراتيجية الواجب اتباعها لتنفيذ كل توصية من التوصيات وشددت عليها. وفي سياق تولى زمام عملية الاستعراض الدوري الشامل، قُسمت التوصيات إلى مجالات مواضيعية لإدراجها في الأولويات الإنمائية الوطنية الحالية مثل خطة العمل الخاصة بأولويات الحكومة، والإطار الاستراتيجي للتخطيط للأجل البعيد والعمل للأجل القريب، فضلاً عن مختلف الخطط المؤسسية والسنوية للوزارات في مجال حقوق الإنسان، بما يشمل قضايا الحد من الفقر والتعليم والحماية الاجتماعية والصحة، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية وخليفاتها أهداف التنمية المستدامة وسواها.
- ٢- وإضافة إلى ذلك، تبين الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ التي وضعتها الحكومة، أو خطة الشعب، وإطار الرصد والتقييم الخاص بها التزامات الحكومة فيما يخص إحقاق حقوق الإنسان الأساسية، وذلك في شكل أهداف وأولويات للتنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>.
- ٣- ومن بين التوصيات التي تلقتها فانواتو في الدورة الثانية والبالغ عددها ١٠٩ توصيات، قَبِل مجلس الوزراء في فانواتو واعتمد ٩٥ توصية. وهذه التوصيات هي موضوع هذا التقرير.

## أولاً- منهجية وعملية إعداد التقرير

### ألف- منهجية إعداد التقرير

- ٤- استخدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في عملية إعداد التقرير، مصفوفة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل لضمان تصنيف جميع التوصيات في مجالات مواضيعية ترسل بعد ذلك إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين ليقدموا البيانات والمعلومات ذات الصلة بهذه المجالات المواضيعية.

### باء- عملية إعداد التقرير

- ٥- كلفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجنّتين فرعيتين بإنجاز هذا التقرير، هما اللجنة الفرعية لجمع البيانات ولجنة الصياغة. وتولت لجنة جمع البيانات مسؤولية البيانات وجمع المعلومات والتحقق من المعلومات. واضطلعت لجنة الصياغة بفحص مشروع التقرير الذي تلقتته، وجمع التعليقات، واستكمال التقرير. وأجريت مشاورات بشأن محتوى التقرير في سانتو وبورت فيلا من أجل تلقي آراء أصحاب المصلحة الحكوميين والمنظمات غير الحكومية في التقرير. وبفضل تمويل الفريق الإقليمي المعني بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، أجريت في بورت فيلا مشاورات أخيرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين التابعين للحكومة والمجتمع المدني كليهما قبل استكمال هذا التقرير وتقديمه إلى أمانة الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق، ومعلومات أساسية عن الدولة موضوع الاستعراض، وإطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما الإطار المعياري والمؤسسي: الدستور، والتشريعات، وتدابير السياسات، والأحكام القضائية الوطنية، وحقوق الإنسان، والهياكل الأساسية لحقوق الإنسان ومنها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ونطاق الالتزامات الدولية المحددة في "أساس الاستعراض" الوارد في القرار ١/٥

#### ألف- القوانين والتشريعات الوطنية

٦- يرسى دستور فانواتو لعام ١٩٨٠ الإطار القانوني للحكومة ومبدأ سيادة القانون. وتعزز أحكام شرعة الحقوق الشاملة مختلف الحقوق والواجبات الأساسية لجميع الأفراد في فانواتو وتحميها. ويكفل الدستور أيضاً إعمال الحقوق الأساسية من خلال إتاحة اللجوء إلى المحكمة العليا لتحقيق الانتصاف القانوني في حال انتهاك أحد الحقوق المحمية<sup>(٣)</sup>. ويجوز للمحكمة العليا إصدار الأوامر والمذكرات القضائية وإعطاء التوجيهات، بما في ذلك دفع التعويضات، على النحو الذي تراه مناسباً لإعمال الحق المنتهك.

٧- وإضافة إلى ذلك، توجد تشريعات متعددة تنص على حماية الحقوق وتحدد هذه الحماية، من بينها القوانين المتعلقة بالتعليم، والصحة، والتنقل، والعدالة، وغير ذلك. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، سنّت الحكومة قوانين متعددة بما فيها القوانين الواردة أدناه المتعلقة بحماية شتى حقوق الإنسان:

- قانون الحق في الحصول على المعلومات رقم ١٣ لعام ٢٠١٦ الذي يضمن إنفاذ الحق في حرية التعبير.
- قانون الصحة العامة (المعدل) رقم ١١ لعام ٢٠١٨ الذي يحدد معايير الصرف الصحي.
- قانون التعليم رقم ٩ لعام ٢٠١٤ الذي ينص على تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاستشاري للتعليم وعلى إزالة الصعوبات التعليمية الناشئة عن جنس الطفل أو انتمائه الإثني.
- القانون الجنائي (المعدل) رقم ١٥ لعام ٢٠١٦ الذي يشدد العقوبات المنزلة بمرتكبي جرمي الاختطاف وزنا المحارم إذا كانت الضحية تبلغ السادسة عشرة من العمر فما دون.
- قانون إدارة الأراضي العرفية رقم ٣٣ لعام ٢٠١٣ الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٤ والذي يتيح للمرأة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجالات الثقافية (نكمال).
- القانون الجنائي (المعدل) رقم ١٥ لعام ٢٠١٦ الذي يجرم اختطاف شخص دون سن الثامنة عشرة.

- قانون إدارة الموارد المائية (المعدل) رقم ٣٢ لعام ٢٠١٦ الذي يحدد المسؤوليات المتعلقة بالموارد المائية، والحقوق العرفية، وحق الساكنين في الموارد المائية.
- قانون إمدادات المياه (المعدل) رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ الذي يحدد المعايير الوطنية المتعلقة بنوعية مياه الشرب والخطط المتعلقة بسلامة مياه الشرب.

## باء- التدابير والسياسات الوطنية

### ١- حقوق المرأة والمساواة

٨- أعدت إدارة شؤون المرأة أهم السياسات الجنسانية، مراعية في ذلك أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو الواجب. ومن بين هذه السياسات السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين في فانواتو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩؛ والسياسة الوطنية للتنمية المراعية لاعتبارات الإعاقة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥؛ والإطار الاستراتيجي الوطني لحماية الطفل في الإنترنت في جمهورية فانواتو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١؛ والسياسة الوطنية لحماية الطفل في فانواتو للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦؛ واستراتيجية قطاع العدالة والخدمات المجتمعية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

### ٢- التعليم

٩- ووضعت وزارة التعليم السياسات المذكورة أدناه من أجل الترويج لاتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها. وتنظم هذه السياسات المسائل المتعلقة بحماية الطفل وحقه في التعليم والمسائل ذات الصلة، ومن بينها سياسة حماية الطفل لعام ٢٠١٧؛ والسياسة المنقحة للتكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم لعام ٢٠١٨؛ وسياسة المشروبات الخلوطة لعام ٢٠١٤؛ والسياسة المنقحة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لعام ٢٠١٧؛ وسياسة الهيئات التعليمية وتسجيل المدارس لعام ٢٠١٧؛ وبيان السياسات المتعلقة بإدارة المعلومات في قطاع التعليم لعام ٢٠١٤؛ والاستراتيجية المؤقتة لقطاع التعليم في فانواتو لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨؛ وسياسة النظام المفتوح للمعلومات وإدارة التعليم في فانواتو لعام ٢٠١٧؛ وحلقة العمل المعنونة "المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس - دعوة إلى العمل" لعام ٢٠١٦؛ ومشروع الدراسة التحليلية المتعلقة بقطاع التعليم والتدريب للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠؛ وسياسة التعليم ما بعد الثانوي والتعليم العالي.

### ٣- الصحة

١٠- وضعت وزارة الصحة السياسات والأطر الصحية الرئيسية المذكورة أدناه بوصفها عناصر مكملة للحق في الصحة المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بينها استراتيجية قطاع الصحة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠؛ والسياسة الوطنية للتغذية في فانواتو للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠؛ والخطة الاستراتيجية المرتبطة بها؛ وسياسة الأمراض غير المعدية في فانواتو للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠؛ والخطة الاستراتيجية المرتبطة بها؛ وقانون مكافحة التبغ لعام ٢٠٠٨ بصيغته المعدلة في القانون التشريعي رقم ٦ (أحكام متنوعة) لعام ٢٠١٦؛ والخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١؛ والسياسة والاستراتيجية الوطنيتين من أجل جزر صحية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠؛ والمبادئ التوجيهية للوجبات الغذائية المدرسية الصحية في فانواتو/سياسة غودفالا كاكاي للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠؛ والسياسة المتعلقة بالصحة

الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ واستراتيجية التنفيذ المرتبطة بها؛ ومشروع استراتيجية الصحة الرقمية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ - معلومات لاتخاذ التدابير اللازمة؛ ودليل تدريبي شامل بشأن العنف ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة والمهمشة موجّه إلى المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية؛ ودليل المشاركين لعام ٢٠١٧.

#### ٤- الخدمات الإصلاحية

١١- السياسة العامة لاستخدام القوة؛ وسياسة إعادة التأهيل لعام ٢٠١٧؛ واللائحة التنظيمية رقم ١٩٧ المتعلقة بالسياسة الطبية وخدمات السجون (المحذوفة مؤقتاً) لعام ٢٠١٧.

#### ٥- تغير المناخ

١٢- تشكّل السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ الإطار الذي يضمن صمود مجتمعاتنا المحلية وبيئتنا واقتصادنا رغم آثار تغير المناخ ومخاطر الكوارث. وتقضي السياسة بتحديد المخاطر وتقييمها والحد منها وإدارتها. وقد أعدت عقب تقييم لإدارة المخاطر كان الهدف منه تحليل القدرات والاحتياجات المتعلقة بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في فانواتو على المستويين الوطني والمحلي. وستطبق السياسة ستة مبادئ هي: (١) المساءلة، (٢) الاستدامة، (٣) الإنصاف، و(٤) التركيز على المجتمعات المحلية، و(٥) التعاون، و(٦) الإبداع. ويُتوخى جعلها في متناول جميع الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين وأن تتولى هذه الجهات تنفيذها. وتتبع السياسة نهجاً عملياً يأخذ في الاعتبار الموارد المتوافرة في فانواتو ومدى تعرض البلد للمخاطر ووضعها الديمغرافي. وتسعى إلى تعزيز القدرات المتاحة على صعيد البلد والمحافظات والمجالس البلدية، مستندةً في ذلك إلى التراث الغني للبلد ومعارفه التقليدية والدروس المستخلصة من العدد الكبير من المبادرات المتخذة في مجال تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وحكومة فانواتو ملتزمة بست أولويات رئيسية في توجيه الجهود التي يبذلها البلد لمواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وهي محددة في سياسة فانواتو لمواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

١٣- وأنشأت فانواتو أيضاً في عام ٢٠١٢ مجلساً وطنياً استشارياً مهمته مواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وإضافة إلى ذلك، تتناول "خطة الشعب: فانواتو ٢٠٣٠" السياسات المتعلقة بتغير المناخ في إطار الركيزة البيئية ٢، المعنونة النمو الاقتصادي الأزرق - الأخضر، من أجل بناء اقتصاد يعزز النمو والتنمية المستدامين بفضل الصناعات والتكنولوجيات الحديثة التي لها تأثير ضعيف على البيئة بما يضمن رفاه الأجيال القادمة. وتتبع الحكومة أيضاً السياسة الوطنية لعام ٢٠١٨ المتعلقة بمسألة التشرّد.

#### جيم- السلطات الرسمية والمنظمات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان

١٤- تتبع الحكومة لأداء دورها في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها نهجاً شاملاً تتولى فيه أبرز الوزارات والمؤسسات مهمة الإشراف على إنفاذ حقوق الإنسان، ومن بينها المكتب الحكومي للشؤون القانونية؛ ومكتب رئيس الوزراء؛ ووزارة الشؤون الخارجية؛ وإدارة خدمات السجون؛ وإدارة شؤون المرأة؛ وإدارة التعليم؛ وإدارة الصحة العامة؛ ووزارة الأراضي والموارد الطبيعية؛ ووزارة تغير المناخ؛ وقوات الشرطة في فانواتو؛ ووزارة العدل والخدمات المجتمعية؛ والجهاز القضائي؛ والنيابة العامة؛ ووزارة البنى التحتية والمرافق العامة؛ ووزارة الشؤون الداخلية؛ وأمانة المظالم.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع: تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، المحددة في "أساس الاستعراض"، والتشريعات الوطنية والالتزامات الطوعية، وأنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتوعية العامة بحقوق الإنسان، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

١٥- تعتبر حكومة فانواتو أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما جانبان مهمان من الحكم في البلد. وإذ تقرّ بقيمة تمتع الأفراد في فانواتو بحقوق الإنسان، فقد صممت أطراً وسياسات وقوانين تركز حماية حقوق الإنسان الأساسية وتعززها.

١٦- وتتولى تنفيذ التزامات البلد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الوكالات وأصحاب المصلحة المعنيون بذلك. ويُعد سن قانون الحق في الحصول على المعلومات في عام ٢٠١٧ أحدث إنجازاتها في مجال إنفاذ الحقوق الأساسية ولا سيما الحق في الحصول على المعلومات.

رابعاً- الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات الناشئة عن الجولة السابقة للاستعراض الدوري الشامل

التصديق على المعاهدة وعلى بروتوكولها الاختياري: التوصيات ٣-١٣ و ٢ و ٥ و ١٥

١٧- فانواتو دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحيط علماً بالتوصيات الداعية إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبينما ستنظر فانواتو في التصديق على هذه المعاهدات الرئيسية الثلاث، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات المذكورة محمية بموجب دستور فانواتو وعدة أطر تشريعية. وتمثل لجنة حقوق الإنسان في فانواتو الجهة المكلفة بتوفير المشورة للحكومة بشأن التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. وتعيق التحديات على صعيد الموارد والقدرات التزاماتنا بوصفنا دولة طرفاً في المعاهدات. وفي الوقت الحاضر، تولي لجنة حقوق الإنسان في فانواتو الأولوية لصياغة التقارير الأولية التي ينبغي أن تقدمها الدولة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٨- وإضافة إلى ذلك، أجرى المسؤولون في فانواتو حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان، في آب/أغسطس ٢٠١٨، بالتعاون مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان لمنطقة المحيط الهادئ، وتلتزم فانواتو بالتوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعتزم

الحكومة من خلال المنجزات التي توليها وزارة العدل والخدمات المجتمعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الأولوية لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩ إتمام المشاورة المتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في العهد وبالعهد نفسه.

١٩- وإضافة إلى ذلك، ستنتظر الحكومة في التصديق على البروتوكولين الاختياريين عملاً بالتوصيات ٢ و ٥ و ١٤، وذلك عقب دراسة دقيقة للبروتوكولين وبناء على مشورة لجنة حقوق الإنسان في فانواتو وتوجيهها المناسب للحكومة.

### نظام روما الأساسي: التوصية ١٦

٢٠- تفي الأحكام الحالية لقانون تسليم المجرمين بمقتضيات نظام روما الأساسي فيما يخص تسليم المجرمين. ويقضي القانون الجنائي بسرمان الولاية القضائية الدولية على المجرمين الذين قد يحملون جنسية فانواتو.

### الآليات الوطنية لحقوق الإنسان: التوصيات ١٧-٢٠

٢١- تنظر الحكومة حالياً، بواسطة لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان، في إجراء دراسة لتقييم جدوى إنشاء آلية وطنية لحقوق الإنسان وإمكانية استدامتها. وستتصل بمنظمات إقليمية بارزة بما فيها لجنة جنوب المحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية، التي يشكل البلد عضواً في كل منها، من أجل إجراء دراسة تقييمية.

### أمانة المظالم: التوصية ٢١

٢٢- قامت الحكومة بتقوية أمانة المظالم بفضل زيادة التمويل المقدم إليها. وقد أعطيت المزيد من التعليمات لأغراض تعديل صياغة قانون أمين المظالم. وبذلت أيضاً الحكومة جهوداً كبيرة لتنفيذ قانون مدونة السلوك القيادي، من خلال إذكاء الوعي بشتى الوسائل منها البرامج الحوارية على التلفزيون والإذاعة الوطنيين فضلاً عن عرض قانون مدونة السلوك القيادي على المجالس البلدية بغية تشجيع الإبلاغ عن مخالفات هذا القانون وعن الحالات الأخرى لسوء الإدارة التي يرتكبها الموظفون العموميون والقادة. وفي عام ٢٠١٦، ألقى ١٤ عضواً برلمانياً في السجن لقيامهم بممارسات فاسدة يعاقب عليها القانون الجنائي. وحُرموا أيضاً من الحق في تبوؤ أي منصب قيادي خلال عشر سنوات بموجب قانون مدونة السلوك القيادي<sup>(٤)</sup>. وقد شاركت أمانة المظالم والشرطة في التحقيقات التي تناولت هذه القضايا.

### حقوق المرأة: التوصيتان ٢٢ و ٣٢-٣٣

٢٣- أوفت الحكومة بالتزامها بحماية حقوق المرأة عملاً بالتوصيتين المذكورتين، فزادت بوجه خاص الموارد، وقدرات الموظفين بما يشمل تعيين موظفين على مستوى المحافظات، ورفعت الميزانية التشغيلية لإدارة شؤون المرأة. وفي عام ٢٠١٨، دشّن رئيس الوزراء مكتب إدارة شؤون المرأة الذي كان قد رُمم منذ فترة وجيزة وجرى تحسينه. وإضافة إلى ذلك، دخلت خطة الأعمال الخاصة بإدارة شؤون المرأة لعام ٢٠١٨ حيز النفاذ وهي ترتبط بالاستراتيجية القطاعية لوزارة العدل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وبالخطة الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

وفي ظلّ إدارة شؤون المرأة والاستراتيجية القطاعية لوزارة العدل، حددت الحكومة المجالات التي تغطي بالأولوية وخصصت لها الموارد اللازمة لتناول جملة من المسائل منها الحد من العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس، وتشجيع الدور القيادي للمرأة والمشاركة المتكافئة؛ ووضع الأسس اللازمة لتعميم المنظور الجنساني؛ والنهوض بالتنمية الاقتصادية للمرأة وتشجيع الدور القيادي للمرأة والمشاركة المتكافئة.

٢٤- إضافة إلى ذلك، ما زال العمل على النهوض بحقوق المرأة يمثل إحدى أولويات الحكومة، وتشمل إنجازاتنا العديدة السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين (٢٠١٩-٢٠١٥) التي يجري تنفيذها؛ والحملة السنوية المنظمة منذ عام ٢٠١٠ تحت شعار "١٦ يوماً من التعبئة" بفضل شراكة استراتيجية مع منظمات غير حكومية رئيسية وطنية ودولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبدعم مالي يقدمه برنامج القانون والعدالة في فانواتو ومنظمة الرؤية العالمية لفانواتو. وفضلاً عن ذلك، وقّرت إدارة شؤون المرأة، بفضل شراكتها مع المجتمع المدني بصورة عامة، دورات تدريبية لمجلس زعماء الجزر بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغير ذلك.

٢٥- وبموجب قرار حكومي صادر عام ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة من خلال مجلس الوزراء ميزانية مراعية للمنظور الجنساني. وأقرت أيضاً تعميم مراعاة المسائل الجنسانية ومسألة تمكين المرأة على كل الوزارات. وإضافة إلى ذلك، تنص السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين على الحد من العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتشجيع الدور القيادي للمرأة والمشاركة المتكافئة في الشؤون السياسية؛ وبناء الأسس اللازمة لتعميم المنظور الجنساني، وتعتبرها أولوياتها الاستراتيجية الأربع. وإضافة إلى ذلك، هناك خطة وطنية للموارد البشرية باتت تعطي الأولوية لتوظيف المرأة في القطاع العام.

٢٦- وفيما يخص تعزيز مشاركة المرأة في الشؤون السياسية، حدد القانون المعدل رقم ٥ المتعلق بالبلديات الذي صدر عام ٢٠١٥ نظام حصص لصالح النساء المرشحات لانتخابات الحكم المحلي، التي أفضت حتى الآن إلى انتخاب ست نساء في المجلس البلدي لبورت فيلا وخمس نساء في المجلس البلدي للوغانفيل. وفي عام ٢٠١٦، رُقّيت ضابطة إلى منصب مفتش. وهذه سابقة في فانواتو، ولدينا بضع ضابطات من ذوات الرتب العليا يشاركن في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أتيح لضابطات الشرطة مزاوله ١٠٠ في المائة من مهام العمل الشرطي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ويحضر منذ عام ٢٠١٤ ضابطان في الشرطة تدريباً بشأن المساواة بين الجنسين ينظّم بالشراكة مع مركز الأزمات المعني بشؤون المرأة في فيجي. وإضافة إلى ذلك، تحققت مبادرة "الأسواق من أجل التغيير" بفضل التعاون المشترك بين الحكومة والمجالس البلدية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والهدف الرئيسي من مبادرة الأسواق من أجل التغيير هو إتاحة التمكين الاقتصادي للنساء اللواتي يبعن المنتجات الغذائية في أسواقنا المحلية.

### التوصيات ٢٣-٢٥: التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان

٢٧- لقد شكل إدماج حقوق الإنسان في نظام التعليم والمنهاج الدراسي، بوجه خاص، أحد الالتزامات الحالية للحكومة، وقد مرّ ذلك بمراحل تنفيذية متعددة من بينها إذكاء الوعي، وإعداد مواد المنهاج الدراسي، والتأهيل المهني. وتنص الخطة الوطنية للتنمية المستدامة على التزام الحكومة ببناء "نظام تعليمي جيد ومنصف وشامل يوفر للجميع فرص التعلم مدى الحياة" بوصفه مرشداً للسياسة العامة. وتشمل بعض من هذه المبادرات تنفيذ سياسات وبرامج رئيسية مثل سياسة الإنصاف بين الجنسين في مجال التعليم؛ وبرنامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة



المبكرة، مع ٨٠٣ مراكز للبرنامج منشأة في المناطق الريفية وفي ٤٧ منطقة حضرية؛ وبرنامج التثقيف في مجال الحد من مخاطر الكوارث الذي ينفذ في أربع محافظات، مع تنظيم دورات تدريبية جارية في هذا الشأن؛ والتوعية بسياسة التعليم الشامل للجميع وتنسيقها عبر ست محافظات في فانواتو. ويؤدي تدريب المعلمين على أساليب التدريس المتخصصة في معهد إعداد المعلمين في فانواتو، وتدريب المعلمين لدعم التعليم في مركز التحالف من أجل التدريب في أستراليا ومنطقة المحيط الهادئ، إلى دعم تحقيق التعليم الشامل للجميع. وهناك ممارسات شاملة للجميع متبعة في ثلاث مدارس خضعت لدراسات حالات وفي مدارس نموذجية قائمة ويجري محادثاتها في مدارس منتشرة في جميع أنحاء البلد بفضل برنامج دعم التعليم في فانواتو. واتخذت أيضاً الحكومة مبادرة تقديم المنح الدراسية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٨- وأضافت وزارة التعليم أيضاً منهجاً دراسياً جديداً يركز على التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الإنصاف بين الجنسين، والتعليم الشامل للجميع، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والمياه والصرف الصحي، وعلى فهم عمل الجهاز القضائي، وحقوق الطفل، وعلى التثقيف المتعلق بالحياة الأسرية، والصحة، والتربية البدنية، وغيرها. ويشمل أيضاً التقدم المحرز في هذا المجال وضع المناهج الدراسية وبناء القدرات. فضلاً عن ذلك، يجري حالياً إعداد موظفين مهنيين على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات في القضايا الجنسانية وفي مسألة حماية الطفل. وفي وزارة التعليم والمكاتب التربوية التابعة للمحافظات، أحيط الموظفون علماً بأدوارهم ومسؤولياتهم في معالجة القضايا المتصلة بحقوق الإنسان في مجال التعليم. وقد زادت الحكومة بواسطة وزارة التعليم فرص التعلم بفضل الشراكة المعقودة مع الكنائس.

## تعميم مراعاة حقوق الإنسان/تدريب المسؤولين الحكوميين: التوصيات ٢٦-٢٨؛ ٦٢ و

٢٩- تواصل الحكومة استثمارها في تدريب المسؤولين الحكوميين على مراعاة حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وذلك بشتى الوسائل منها الشراكات المعقودة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية. وأُتيحت أيضاً لعناصر الشرطة، وموظفي السجون، والمعلمين، والموظفين المسؤولين عن الحق في الحصول على المعلومات، والعاملين في مجال الصحة دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان، وشمل ذلك حضور محامين وقضاة وموظفين قضائيين وإحصائيين ومنسقين للشؤون الجنسانية وأعضاء في البرلمان مختلف الدورات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتناول مجالات مواضيعية من قبيل معاهدات حقوق الإنسان، وتقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، وتنفيذ المعاهدات وغير ذلك. وفي عام ٢٠١٨، نسقت وزارة العدل دورات تدريبية موجهة لكبار المسؤولين الحكوميين لأغراض وضع خطة عمل وطنية متعلقة بحقوق الإنسان. وتعتمد الحكومة توفير المزيد من التدريب لموظفيها في مجال حقوق الإنسان من خلال الشراكات التي عقدتها مع مؤسسات دولية وإقليمية كبرى. وإضافة إلى ذلك، تلتزم الحكومة بتعميم مراعاة مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها المساواة والعدالة والتكافؤ والكرامة، في سياساتها وأطرها.

٣٠- وفضلاً عن ذلك، اعتمدت وزارة الصحة مبادئ توجيهية للتدريب على مكافحة العنف القائم على نوع الجنس ودليلاً شاملاً للمشاركين موجهاً للعاملين في مجال الصحة. وتجري وزارة الصحة، بالشراكة مع المركز المعني بشؤون المرأة في فانواتو، دورة تدريبية موجهة للعاملين في مجال الصحة في فانواتو. وعينت وزارة الصحة أيضاً مسؤولاً عن مكتب الشؤون الجنسانية في إطار الوزارة. وعلاوة على ذلك، يتضمن برنامج تدريب عناصر الشرطة مسألة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ومسائل رئيسية متعلقة بحقوق الضحايا والمشتبه فيهم. وعملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر على إتاحة دورات تدريبية بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمعايير الدنيا للأمم المتحدة الخاصة بأماكن الاحتجاز.

### الاستعراض الدوري الشامل والبرلمان: التوصية ٢٩

٣١- تقرر الحكومة بالدور المهم الذي يؤديه البرلمان في عملية الاستعراض الدوري الشامل وقد ييسرت عدداً من الأنشطة المتماشية مع هذه التوصية. ونشرت وزارة العدل أيضاً في عام ٢٠١٤ خطة عمل الحكومة المتعلقة بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويشارك أيضاً أعضاء البرلمان، بمن فيهم الرئيس، في مناقشات ومشاورات إقليمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات.

### تقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان: التوصية ٣٠

٣٢- بعد التدريب الذي أتاحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن إعداد التقارير وبناء القدرات، تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حالياً بصياغة واستكمال تقريرها الأولي الواجب تقديمه بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

### التمييز ضد المرأة: التوصيات ٣٤-٣٦

٣٣- تحظر المادة ٥ من الدستور التمييز القائم على نوع الجنس. ويطبق هذا الحظر على الخدمة المدنية، وتواصل الحكومة بذل جهودها الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في القانون وعلى أرض الواقع. ومن بين هذه الخطوات النشطة والتقدمية ضمان إدراج المساواة وتمكين المرأة في خطة التنمية الوطنية. وتشدد رؤيتها على "توفير العدالة والتعليم والصحة والثناء لأبناء فانواتو". وستوجه السياسة الوطنية الرئيسية للحكومة أولوياتنا الإنمائية حتى عام ٢٠٣٠. ووافق مجلس الوزراء أيضاً على تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وتضمن هذه السياسة تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاعات جميعها وفي المجتمع بكل مستوياته.

٣٤- وفضلاً عن ذلك، ينص التعديل المدخل على قانون الجنسية [الباب ١١٢] بموجب قانون الجنسية (المعدل) رقم ٣٩ لعام ٢٠١٣ على أن تكون المساواة بين الجنسين شرطاً لنيل الجنسية. كما أدت التعديلات المدخلة على القانون الجنائي (المعدل) رقم ١٥ لعام ٢٠١٦ إلى تشديد العقوبات في جميع الجرائم الجنسية. وقد جاءت هذه النتيجة ثمرة مشاوره بين عدة أصحاب

مصلحة من بينهم النيابة العامة، ووحدة حماية الأسرة التابعة لقوات الشرطة في فانواتو، والمركز المعني بشؤون المرأة في فانواتو، وإدارة خدمات السجن في فانواتو. وأُخذ القرار عملاً بالتوصيات القضائية الصادرة في قضية المدعي العام ضد أ. ر. [٢٠١٥] 31 VISC التي لاحظت أن الخيارات العقابية في الجرائم الجنسية خفيفة.

### عقوبة الإعدام: التوصية ٣٧

٣٥- لم تتخذ الحكومة أي إجراءات أخرى بشأن إعادة تطبيق عقوبة الإعدام ولا تعتمد تناول هذه المسألة.

### قانون حماية الأسرة: التوصيات ٣٨-٤٢

٣٦- تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة بموجب قانون حماية الأسرة والقانون الجنائي. ومن أجل تعزيز تنفيذ قانون حماية الأسرة في عام ٢٠١٧، عينت الحكومة مستشارين مسجلين وأشخاصاً معتمدين. وتستمر أيضاً الأنشطة الجارية للتوعية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بفضل مبادرات متعددة مثل إجراء حملة النشاط التي تستغرق ١٦ يوماً ووضع مبادئ توجيهية شاملة لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال والفئات المهمشة في فانواتو. ويتواصل أيضاً تدريب المدربين وتدريب موفري خدمات الرعاية الصحية في المحافظات على مسألة العنف القائم على نوع الجنس.

٣٧- وتجري إدارة شؤون المرأة حملتها السنوية للتوعية بقانون حماية الأسرة خلال حملة النشاط التي تستغرق ١٦ يوماً. وتشمل الأنشطة زيارات إلى المجتمعات المحلية للتوعية بالقانون ودورات تدريبية للأشخاص المعتمدين والمستشارين المسجلين. وفي عام ٢٠١٧، طُبِعَ ١٠٠٠ ملصق ووُزِعَ ١٩٠٠٠ لاصقة و ٤٠٠٠ قميص خلال حملة التوعية والإبراز الرامية إلى مكافحة الممارسات الثقافية المضرة. ويجري أيضاً تدريب ضباط الشرطة على تناول قضايا العنف المنزلي وحقوق الإنسان. وقد حضر ما يزيد عن نصف ضباط الشرطة تدريباً بشأن حقوق الإنسان في بورت فيلا وسانتو. وتشمل هذه الدورات التدريبية التي توفرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والفريق الإقليمي المعني بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، دورات تدريبية للموظفين القضائيين.

٣٨- وتستمر أيضاً محاكم فانواتو في إصدار أوامر الحماية والعقوبات وفقاً لقانون حماية الأسرة. وفي قضية **بونغ ضد مارانغوم** [٢٠١٧] 190 VUSC، أعلنت المحكمة العليا في فانواتو ما يلي: "لقد دخل قانون حماية الأسرة لعام ٢٠٠٨ حيز النفاذ بتاريخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ وكان الهدف منه حماية وتعزيز الوثام في العلاقات الأسرية ومنع العنف المنزلي في مجتمع فانواتو بجميع مستوياته. ويستند القانون إلى القيم التقليدية لفانواتو وإلى المبادئ المسيحية التي تقر بأن العنف المنزلي، أياً كان نوعه، سلوك مرفوض. وينص القانون على توفير الحماية القانونية الفعلية لضحايا العنف المنزلي وعلى معاقبة جميع الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأفعال".

٣٩- ويحدد قانون حماية الأسرة تدابير الحماية وإطاراً قانونياً لجميع النساء ومن بينهن النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. ويفضل الشراكات المعقودة مع المنظمات النسائية غير الحكومية، تستطيع النساء في المناطق الريفية التواصل مع لجنة مناهضة العنف ضد المرأة التابعة للمركز المعني

بشؤون المرأة في فانواتو. وقد جرى أيضاً تعيين أشخاص معتمدين ومستشارين مسجلين في المناطق الريفية لتوفير الدعم وفرص الحصول على الحماية من العنف المنزلي. كما يجوز للنساء ذوات الإعاقة الحصول على أوامر حماية وخدمات استشارية والاستفادة من التعليم وأنشطة التوعية واللجوء إلى نظام الإحالة.

## العنف ضد النساء/العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس/اللامساواة: التوصيات ٤٩-٥٣؛ و ٦١

٤٠ - تستمر الحكومة في التصدي لمظاهر اللامساواة وقد اعتمدت تدابير متعددة يرد وصفها في الفقرات ٢٢-٢٥ و ٣٢-٣٣ و ٣٦ على التوالي.

٤١ - وفي عام ٢٠١٧، عدلت الحكومة القانون الجنائي بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في عام ٢٠١٦ يقضي بتشديد العقوبات المتعلقة بالجرائم المتصلة بالجنس وجرائم الاعتداء. وشدد القانون الجنائي (المعدل) رقم ١٥ لعام ٢٠١٦ الأحكام الصادرة في جرمي الاختطاف وزنا المحارم إذا كانت الضحية تبلغ السادسة عشرة من العمر فما دون ولأسباب أخرى. وزادت مدة عقوبة الاختطاف إلى سبع (٧) سنوات وشُددت عقوبة جريمة زنا المحارم منتقلةً من السجن لمدة ١٥ سنة إلى السجن المؤبد.

## العنف ضد الأطفال: التوصيتان ٥٤-٥٥

٤٢ - تبقى مكافحة العنف ضد الأطفال أحد الالتزامات التي توليها الحكومة الأولوية على نحو ما يبيّنه اعتماد السياسة الوطنية لحماية الطفل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦<sup>(٥)</sup>. وقد أعدت السياسة عقب مشاورات مستفيضة بين أصحاب المصلحة في الوزارات والإدارات الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية غير الحكومية بما فيها المجموعات النسائية، ومجلس مالفاتوموري للأعيان، والمركز الثقافي، وفريق العمل الوطني لحماية الطفل، وإدارات المحافظات. وتشمل المجالات الاستراتيجية الثمانية الواجب تنفيذها في إطار السياسة ما يلي: تعزيز المعارف وفهم الجمهور العام لمسألة حماية الطفل؛ والقيام على مستوى البلد والمحافظات والمجتمعات المحلية بإنشاء و/أو تعزيز الهياكل التنظيمية اللازمة لتحقيق المراقبة وضمان المساءلة فيما يخص التنفيذ الشامل لهذه السياسة؛ واضطلاع هيئات رسمية وغير رسمية (كاستوم، وهي هيئة دينية قائمة على المجتمعات المحلية) بعمليات منسقة وتعاونية وشاملة ومتعددة التخصصات لضمان الرعاية المتواصلة للأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة؛ ووضع/تعزيز المعايير والمبادئ التوجيهية الحكومية المتعلقة بحماية الأطفال/العمل مع الأطفال؛ وتعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال؛ وتعزيز قدرة أصحاب المصلحة الحكوميين وموفري الخدمات المعنيين بحماية الأطفال وبالحد من مخاطر الكوارث/الاستعداد للكوارث والاستجابة للطوارئ؛ والمدركين لارتفاع احتمالات تعرض الأطفال لخطر الإيذاء والاستغلال والإصابة أثناء الكوارث.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، يوفّر مكتب حماية الطفل وفريق العمل الوطني لحماية الطفل الدعم للحكومة فيما يخص التزامها بتناول القضايا المتعلقة بحماية الطفل. وتقوم وزارة العدل حالياً، بمشاركة اليونيسف، بإعداد مشروع نصين تشريعيين هما قانون حماية الطفل وقانون التبني. ويتمشى قانون التبني مع اتفاقية لاهاي بشأن التبني على الصعيد الدولي التي تعتمزم فانواتو توقيعها عند صدور هذا القانون.

- ٤٤ - وإضافة إلى ذلك، تستمر المحاكم في فانواتو في إصدار العقوبات القاسية باعتبارها رادعاً لارتكاب أعمال العنف ضد الأطفال. وفي قضية المدعي العام ضد جيرري [٢٠١١] VUSC 51، أعلن رئيس المحكمة عند إصدار أحد الأحكام أن "الجرائم الجنسية ضد الأطفال جرائم خطيرة ويتعين إلقاء كل مجرم يعتدي جنسياً على طفل في السجن. ولا بد من إصدار حكم بالسجن لأسباب عديدة. أولاً، من أجل إبراز خطورة الجرم. وثانياً، من أجل التشديد على رفض الرأي العام لهذا النوع من الإساءة في المجتمع. وثالثاً، من أجل إعطاء إنذار لسائر أفراد المجتمع الذين سيحاولون ارتكاب الإساءة نفسها ضد الأطفال في المستقبل. ورابعاً، من أجل معاقبة المدعي عليه لارتكابه هذه الإساءة الخطيرة. وخامساً، من أجل حماية الأعضاء الضعفاء الذي يعيشون أوضاعاً هشة في المجتمع ولا سيما الأطفال. [المدعي العام ضد سكوت وتولا (٢٠٠٢) VUCA 29]. وفي قضية المدعي العام ضد جدعون [٢٠٠٢] VUCA 2، تركز المحكمة بهذه الطريقة على حماية الأطفال".
- ٤٥ - وتقوم حالياً لجنة عيّنتها رئيس المحكمة بإعداد قانون متعلق بالأدلة في القضايا الجنائية والمدنية لضمان حماية حقوق الأطفال في الدعاوى الجنائية. ويوفّر هذا القانون أيضاً للمدعي العام مجموعة من الخيارات القانونية التي يمكن أن يطبقها المدعون.

### الجهاز القضائي: التوصيتان ٥٦-٥٧؛ و ٦٠

- ٤٦ - عززت الحكومة التزامها بضمان استقلال القضاء من خلال زيادة الموارد المتاحة للمحاكم والعمل مع وزارة العدل لتناول القضايا ومواجهة التحديات. كما اتخذ الجهاز القضائي تدابير مستجيبة للاحتياجات هدفها معالجة القضايا البالغة الأهمية مثل رفع عدد القضاة والموظفين القضائيين في المحاكم. وأعد أيضاً نظاماً آلياً لإدارة القضايا يتابع سير القضايا من وقت تسجيلها حتى انتهائها. ووضعت المحاكم مؤشرات تتيح جمع البيانات لأغراض مواجهة التحديات. وهي تشمل نظاماً جيداً للتحكم بالبيانات، ومعالجة القضايا وتحديث السجلات، ونظاماً للجدولة، ونظاماً لتقديم التقارير الإدارية. و ٩٩ في المائة من دعاوى الاستئناف المقدمة متاحة في كل جلسة استئناف. وخصص الجهاز القضائي أيضاً ميزانية لمعالجة القضايا المتأخرة المتعلقة بالأراضي في عام ٢٠١٩.

- ٤٧ - وإضافة إلى ذلك، وبالإشارة إلى التوصية ٦٠، فإن مبدأ المساواة راسخ في دستور فانواتو ومختلف الأطر القانونية، وهو يطبق في القانون وعلى أرض الواقع. وزُفعت أيضاً ميزانية مكتب المحامي العام والنيابة العام ومواردهما (المالية والبشرية).

### اتفاقية مناهضة التعذيب: التوصية ٥٩

- ٤٨ - مع أن التعذيب محظور في فانواتو بموجب الدستور ولم تسجل الشرطة أو المكتب المعني بشؤون السجن أي قضية تعذيب تقريباً، تنتظر الحكومة في مراجعة القوانين للتأكد من أن القوانين تجرم التعذيب على النحو المناسب. وقد أجريت عدة دورات تدريبية للشرطة وإدارة السجن بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما وضعت إدارة السجن سياسة متعلقة باستخدام القوة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان، وراجعت دليلها التنفيذي وإجراءاتها التشغيلية الموحدة كي تفي بالمعايير الدنيا للأمم المتحدة بشأن أماكن الاحتجاز.

## حقوق المحتجزين: التوصية ٦٣

٤٩- أنهت وزارة العدل والخدمات المجتمعية عملية إصلاح كبرى قادت إلى تعديل قانون السجون بصورة شاملة. وكان الغرض من التعديل سد الثغرات والحرص على اتساق ومواءمة أحكام القانون مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعزز هذه التعديلات الوظائف الإدارية لإدارة السجون وتتيح تأكيد حقوق المحتجزين. وتشمل التعديلات أيضاً توضيح حقوق المحتجزين وامتيازاتهم بما يشمل حذف الأحكام التمييزية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. واستقبلت فانواتو في عام ٢٠١٨ فريقاً تفتيش خارجياً أرسلتهما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر للقيام بعمليات تفتيش في مراكز السجون وإجراء مقابلات مع المحتجزين في فيلا وسانتو. وحُصص مكان في مركز السجن الجديد في سانتو لبناء مرفق للأحداث.

## قضاء الأحداث: التوصيات ٦٤-٦٩

٥٠- على الرغم من عدم وجود قانون خاص بالأحداث في الوقت الراهن، تأخذ المحاكم في الاعتبار العدالة المتعلقة بالأحداث من خلال طلب التقارير من وحدة مراقبة السلوك التابعة لإدارة السجون قبل إصدار الأحكام. وتوجه هذه التقارير المحكمة أو القاضي في اتخاذ القرارات. وتمارس المحاكم سلطتها التقديرية عند فرض حكم مرتبط بقاصرين وقد يكون (١) حكماً مجتمعياً مع وضع المعني تحت الرقابة لمدة تتراوح بين ستة أشهر على الأقل وستين على الأكثر، أو (٢) حكماً معلقاً مع فرض الرقابة أيضاً. وتُفرض هذه الأحكام المجتمعية البديلة عن السجن لإعادة تأهيل المجرمين الأحداث. ويندرج دعم الضحايا في إطار المبادرات التي اتخذتها وزارة العدل والخدمات المجتمعية والتي ستفضي إلى تعيين موظف لدعم الضحايا مهمته الإشراف على الدعم الواجب توفيره لضحايا الجرائم.

٥١- ومشروع قانون الأحداث معروض حالياً على اللجنة القانونية لفانواتو. وفور سن القانون، ستنفذ خطة للعمل على برامج محددة خاصة بالأحداث ومبادئ توجيهية أخرى بغية تناول مسألة المجرمين الأحداث. وستقوم إدارة السجون بإعداد وحدة تدريبية للتوعية بموضوع إعادة تأهيل الأحداث موجهة لضباط مراقبة السلوك كي يستخدموها عند التعامل مع المجرمين الأحداث الذين يقضون أحكاماً مجتمعية في عام ٢٠١٩.

## اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التوصيتان ٧٠-٧١

٥٢- تستند الاستراتيجية الوطنية الحكومية لمكافحة الفساد في فانواتو إلى خطة فانواتو ٢٠٣٠: خطة الشعب وإلى هدف التنمية المستدامة الذي يشكل الإطار اللازم للالتزام الحكومة بالقضاء على الفساد. وترمي الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد إلى تقوية أسس مجتمع فانواتو، وزيادة الكفاءة والفعالية في القطاع العام، وبناء الثقة بالمؤسسات العامة، والمساعدة في تمهيد الطريق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وإتاحة فرص متكافئة لجميع سكان فانواتو.

٥٣- وقد أُجري في عام ٢٠١٤ الاستعراض الأول لتنفيذ فانواتو لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (لا سيما فيما يتعلق بالمواد ١٥-٤٢ من الفصل الثالث المعنون "التجريم وإنفاذ القانون"،

والمواد ٤٤-٥٠ من الفصل الرابع المعنون "التعاون الدولي". وعقب هذا الاستعراض، عقدت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، حلقة عمل للإعلان عن نتائج عملية الاستعراض المتعلقة بالاتفاقية والنظر في كيفية إدماج هذه النتائج في الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الفساد. وُحددت خمسة مجالات عمل تحظى بالأولوية من بينها إنشاء لجنة أو فرقة عمل وطنية تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل توفير القوة الدافعة والإشراف اللازمين لضمان الاستمرار في التقدم بطريقة منسقة ومتسقة.

٥٤- وأنشأت فانواتو لجنتها الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد بموجب أمر مكافحة الفساد الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتمثلت وظيفتها الرئيسية في ضمان تنفيذ الأهداف ذات الأولوية المحددة للوفاء بالالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واللجنة مكلفة بأداء الدور الريادي للحكومة في الدعوة إلى التغيير وإقامة الروابط لدعم الوكالات والمنظمات غير الحكومية على مكافحة الفساد في فانواتو. وتتألف اللجنة من ممثلين عن القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل فسح المجال أمام مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتوفير المعلومات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ والإشراف على ذلك.

### تسجيل المواليد: التوصيتان ٧٢-٧٣

٥٥- استهلّت فانواتو استعراضها لقانون الأحوال المدنية في آب/أغسطس ٢٠١٨ وسيعرض التعديل على البرلمان كي ينظر فيه. وشرع السجل المدني من جديد في تنظيم أنشطة التسجيل المتنقل للمواليد في فانواتو. وتجري عملية التسجيل من خلال نظام قاعدة البيانات "Register VIZ" الذي يجري تحميله على الحواسيب المحمولة لإتاحة التسجيل المتنقل. وجرى تدريب الموظفين على استخدام هذا النظام الذي أثبت فعاليته العالية في جمع المعلومات اللازمة لعملية التسجيل المدني، وذلك بدعم من اليونيسف في فانواتو.

٥٦- واعتمدت الحكومة أيضاً سياسة الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية لعام ٢٠١٧، وسياسة تحديد الهوية الوطنية في ظل إدارة الأحوال المدنية، مما سيمهد الطريق لوضع قانون لتحديد الهوية الوطنية في عام ٢٠١٩.

٥٧- ووقعت وزارة الشؤون الداخلية ووزارة التعليم على مذكرة تفاهم لتزويد جميع المكاتب التربوية للمحافظات بنظام قاعدة البيانات "Register VIZ"، فضلاً عن توفير التدريب الذي ساعد على زيادة النطاق الذي يغطيه التسجيل فيما يخص الأطفال الذين لم يجر تسجيلهم عند الولادة. وزاد أيضاً عدد الأطفال الذين يحملون شهادة ميلاد إثر زيادة نطاق التسجيل.

### الحق في الحصول على المعلومات: التوصيتان ٧٤-٧٥

٥٨- أصبح قانون الحق في الحصول على المعلومات رقم ١٣ لعام ٢٠١٦ سارياً بعد أن أقرته البرلمان بالإجماع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويفعل هذا القانون الحق في حرية التعبير بموجب الفقرة ٥(١)(ز) من دستور جمهورية فانواتو؛ ويتيح الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ

بها الوكالات الحكومية والكيانات الخاصة ذات الصلة، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا القانون. كما يحدد آليات طوعية وإلزامية لمنح الجمهور الحق في الحصول على المعلومات؛ ويعزز الشفافية والمساءلة والتنمية الوطنية من خلال تمكين الجمهور وتوعيتهم بحقوقهم في الحصول على المعلومات والتصرف بناءً على هذه الحقوق؛ ويزيد من مستوى المشاركة العامة في تسيير شؤون الحكم. كما يحدد القانون الإجراءات التي تمكن أي فرد من تعديل معلوماته الشخصية التي تحتفظ بها أي وكالة حكومية. ويتضمن القانون أيضاً حكماً بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، كما يحدد مختلف الجرائم والعقوبات المتعلقة بانتهاك أحكام القانون. وبالإضافة إلى أحكام القانون، وُضعت بعض الآليات لتمكين تنسيق وإدارة تنفيذ القانون بنجاح. وتمثل هذه الآليات في تعيين اللجنة التوجيهية المعنية بالحق في الحصول على المعلومات واللجنة الوطنية لإدارة السجلات والمعلومات، وفي وضع خطة التنفيذ الوطنية بشأن الحق في الحصول على المعلومات، والسياسات المتعلقة بإدارة السجلات الوطنية.

### المياه والصرف الصحي: التوصيات ٧٦-٧٨

٥٩- نفذت الحكومة مختلف المشاريع الشاملة في مجال المياه النظيفة والصرف الصحي، ولا سيما وزارة الصحة التي اضطلعت بدور رائد في الإشراف على تلك المشاريع. وتشمل بعض الاستراتيجيات التي أُعدت ونُفذت وضع مواد حلقة العمل المعنونة "المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس"؛ وصياغة سياسة الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وتدعيم اللجنة الوطنية التوجيهية للمدارس المعززة للصحة؛ واستعراض سياسة الرعاية الصحية الأولية والجزر الصحية مع التركيز على تهيئة بيئة صحية تشمل المدرسة الصحية والعيادة الصحية والسوق الصحية والقرية الصحية. وإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتوزيع حزمة الإعلام والتثقيف والاتصال المتعلقة بالجزر الصحية على المكاتب التربوية الستة للمحافظات في فانواتو، واضطلعت بأنشطة لتحسين الأوضاع الصحية في المدارس، ونظمت حلقات عمل لفائدة مديري المدارس. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ برامج في مجال صحة الفم على مستوى المدارس، مع تزويدها على نحو منتظم بمجموعة اللوازم الخاصة بصحة الفم (فرشاة الأسنان والمعجون والصابون)، وبرامج للقضاء على الديدان والداء العليقي. وقد تلقى ما مجموعه ٤٥٣ مدرسة ابتدائية بانتظام مجموعة لوازم خاصة بصحة الفم بلغ عددها ٨٥٦ ٥٢ مجموعة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٦٠- وفضلاً عن ذلك، اعتمدت الحكومة معياراً وطنياً لجودة مياه الشرب؛ ووضعت مشروعاً لتعزيز خطة فانواتو الوطنية المتعددة القطاعات بشأن تنظيم حلقة العمل المعنونة "المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس" في المدارس بالتعاون مع اليونيسف وغيرها من الشركاء في الحلقة؛ وأعدت سياسات في مجال الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وأدخلت اختبارات "H25" في قرى ماليمات وملي وليليبا، مع تنفيذ مشاريع في مجال المياه والصرف الصحي بالتعاون مع منظمة "Live and Learn" (عش وتعلم)، وهي منظمة غير حكومية، وتحسين الصرف الصحي في المدارس في محافظتي بيناما وسانما، وإنشاء المحارق في مستشفيات فانواتو للتخلص من النفايات الطبية على نحو آمن.

٦١- وعلاوة على ذلك، عدلت الحكومة النص المتعلق بالصرف الصحي في قانون الصحة العامة (الجزء ٨ - الصرف الصحي) في تموز/يوليو ٢٠١٨ لمعالجة مشاريعها الصحية وتعزيزها في جميع أنحاء البلاد.



## الحق في الصحة: التوصيات ٧٩-٨٤

٦٢- لا يزال الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية، يمثل أولوية رئيسية بالنسبة إلى الحكومة. وقد استثمرت وزارة الصحة في تدريب طاقم الأطباء والممرضين على مجموعة من المسائل المتعلقة بالصحة وحقوق الإنسان. كما اعتمدت وزارة الصحة السياسات والأطر الأساسية لتنظيم قطاع الصحة والخدمات الصحية في فانواتو على النحو المذكور في الفقرة ١٠ من هذا التقرير. وزادت الحكومة أيضاً اعتمادات الميزانية المخصصة لوزارة الصحة.

٦٣- وإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسياً للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وأقرتها بغية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره على النساء والأطفال وانتقاله من الأم إلى طفلها. كما تقوم وزارة الصحة حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على سياسة التخطيط التي تسعى إلى توفير ما يلزم من قدرات فيما يتعلق بالمرافق والموارد البشرية. وقد تمكنت وزارة الصحة من تنفيذ برامج وطنية لمكافحة السل والملاريا بفضل المنح التي يقدمها الصندوق العالمي.

## الحق في التعليم: التوصيات ٨٦-٩٨

٦٤- تنص خطة فانواتو الوطنية للتنمية القطاعية على ضرورة تمكين كل طفل من الالتحاق بنظام التعليم، بصرف النظر عن نوع جنسه أو موقعه أو احتياجاته التعليمية أو ظروفه المعيشية. وقد وسّعت الحكومة نطاق أنشطتها في مجال التوعية لضمان الحصول على التعليم من خلال منحها الدراسية.

٦٥- وتنص سياسة تعميم التعليم الابتدائي على ضمان التعليم المجاني والحق في الحصول على التعليم من الصف الأول إلى الصف السادس. وعلاوة على ذلك، وضعت وزارة التعليم سياسة لغوية ونقحت منهجها ليشمل اللغة العامية بوصفها لغة التعليم في الصفوف الأولى، وذلك من أجل معالجة مشكلة الأمية. كما وافقت أمانة الشراكة العالمية من أجل التعليم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ على تقديم منحة لفانواتو لإجراء تحليل شامل لقطاع التعليم، ووضع استراتيجية قائمة على الأدلة بشأن قطاع التعليم والتدريب. وتهدف منحة تطوير قطاع التعليم إلى تعزيز المعارف اللازمة لوضع خطة أكثر إنصافاً وفعالية بشأن قطاع التعليم، ولبناء قدرات موظفي وزارة التعليم والتدريب. كما سيُسترشد بهذا التحليل لوضع استراتيجية جديدة لقطاع التعليم والتدريب في فانواتو للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠.

٦٦- وتماشياً مع المشروع الخاص بالصرف الصحي، تتلقى جميع المدارس الابتدائية في جميع أنحاء البلد زيارة واحدة على الأقل للرعاية الصحية المدرسية يجريها الفريق المختص في صحة الأم والطفل أو ممرض المنطقة الصحية.

## حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: التوصيات ٩٩-١٠٤

٦٧- تُكمل السياسة الوطنية للتنمية الشاملة المتعلقة بالإعاقة في فانواتو للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥<sup>(٦)</sup> التزام الحكومة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد أُعدت عقب المشاورات التي أجراها أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والإقليمي في الفترة ما بين

أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتحدد السياسة الوطنية للتنمية الشاملة المتعلقة بالإعاقة عمليات استراتيجية حكومية ترمي إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتبين من أسئلة فريق واشنطن المعتمدة في إطار تعداد فانواتو، والدراسات الاستقصائية ذات الصلة، أن ١٢ في المائة من السكان أبلغوا أنهم مصابون بإعاقة. كما إن السياسات الرئيسية الأخرى الرامية إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم تشمل السياسة والخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، التي تضمن التعليم الشامل للجميع من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم الثانوي. وترمي السياسة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إلى تعزيز فرص إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والتدريب في مرحلة ما بعد المدرسة. كما تحدد سياسة فانواتو وخطتها الاستراتيجية بشأن الصحة العقلية إجراءات لتحسين خدمات الصحة العقلية والنهوض بحقوق الأشخاص المصابين بأمراض عقلية في جميع أنحاء فانواتو.

٦٨- وفضلاً عن ذلك، تحدد خطة الحكومة الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عدداً من الالتزامات والأولويات التي اعتمدها الحكومة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تشمل توزيع المرافق المزودة بالموارد والتجهيزات الملائمة توزيعاً عادلاً؛ وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الدعم إليهم؛ وضمان انتفاع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بالخدمات الحكومية والمباني والأماكن العامة؛ وضمان أن تكون جميع مرافق البنية الأساسية العامة، بما فيها المرافق الصحية والتعليمية والرياضية، سليمة ومتاحة وآمنة وخاضعة للصيانة بما يتوافق مع معايير البناء؛ وزيادة عدد فرص العمل اللائق والمنتج، وخاصة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٩- كما تعتمد السياسة الوطنية للتنمية الشاملة المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥ على الجهود المبذولة سابقاً لتقديم مبادئ توجيهية خاصة بالعمل إلى أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين على المستويين الوطني والإقليمي في جميع أنحاء فانواتو، فضلاً عن شركائنا في التنمية. فيعتبر التعاون أمراً أساسياً لهذه السياسة. وسيُمكن العمل المشترك مع اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الإعاقة وأصحاب المصلحة الرئيسيين من التبادل وتنسيق الجهود للعمل سوياً من أجل بلوغ الأهداف المحددة في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة. وقد تحققت العديد من الإنجازات في إطار السياسة الوطنية للتنمية الشاملة المتعلقة بالإعاقة، بما في ذلك إنشاء مكتب معني بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة داخل وزارة العدل باعتباره مركز تنسيق حكومياً لشؤون الإعاقة، ووضع السياسة والخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، والسياسة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتضفي الخطة الوطنية للتنمية المستدامة في فانواتو صبغة رسمية على الالتزام الوطني بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم من خلال عدة أهداف ومؤشرات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يزداد الدعم النشط للتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الشراكة المنصفة التي تقيمها الحكومة مع المجتمع المدني في جميع أنحاء فانواتو. وتعد شبكة المجتمع المدني المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بفانواتو اجتماعات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني الرئيسية التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء فانواتو لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوعية والتنفيذ من أجل تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات ذات الأولوية الرئيسية.

٧٠- وتعترف فانواتو بالشراكة المستمرة مع الحكومة الأسترالية التي قدمت موارد كبيرة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ منذ عام ٢٠٠٩، سواء على المستوى

الثنائي أو من خلال الهيئات المتعددة الأطراف، تحت رعاية استراتيجية التنمية للجميع للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠: وهي استراتيجية لتعزيز التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار برنامج المساعدات التي تقدمها أستراليا. وفي فانواتو، أيدت أستراليا بقوة إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من برامجها، بما في ذلك برنامج "Stretem Rod blong Jastis mo Sefti"، وبرنامج دعم التعليم في فانواتو، وشراكة فانواتو للمهارات، التي خصص لها صندوق التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة منحة في عام ٢٠١٦ لدعم تنفيذ السياسة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. كما دعمت حكومة أستراليا الأنشطة والعمليات التي تضطلع بها رابطة فانواتو للأنشطة الترويجية والدعوية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمع فانواتو للأشخاص ذوي الإعاقة، والمبادئ التوجيهية الوطنية لتيسير الوصول إلى الإنترنت.

٧١- وعقب امتثال منتدى جزر المحيط الهادئ وحكومة فانواتو للتشريعات، جرى استعراض ٣٠١ قانون على ضوء أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦. وجرى رصد ١٠١ من تلك القوانين التي تتطلب التعديل كي تتواءم مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويحظى مشروع قانون حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأولوية في إطار خطة تنفيذ السياسة حيث ستشرع وزارة العدل من خلال المكتب المعني بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في إجراء مشاورات عامة قريباً.

### الحق في التنمية: التوصية ١٠٥

٧٢- عملت الحكومة، تماشياً مع أولوياتها الإنمائية الوطنية والتزامها بالخطة الوطنية للتنمية المستدامة، من أجل تحقيق التنمية المنصفة في جميع أنحاء البلاد لضمان تحسين فرص الوصول وتحقيق تنمية الشعب. وقد تمكنت الحكومة من التقرب أكثر إلى الشعب بفضل تطبيق القانون المتعلق باللامركزية وسياسة اللامركزية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، وتمكين المواطنين من التحكم أكثر في عملية صنع القرار، والسماح لهم بالمشاركة بصورة مباشرة في تقديم الخدمات العامة. وتشمل الأهداف الأساسية لهذه السياسة نقل سلطة اتخاذ القرارات، وما يرتبط بذلك من مهام وموارد، بغية تعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات؛ ووضع آليات وتشغيلها لضمان تدفق التخطيط الإنمائي المتكامل والمبني "من القاعدة إلى القمة"، أي من مجالس المناطق إلى الحكومة الوطنية؛ وتعزيز السلطة السياسية والإدارية بغية تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية إلى المستوى الأدنى.

٧٣- وتنطوي التنمية الرئيسية في جميع أنحاء فانواتو على اشتراك حكومة فانواتو مع الحكومة الأسترالية وبنك التنمية الآسيوي في تمويل مشروع التنمية الحضرية في بورت فيلا، وهو أحد الاستثمارات الرئيسية في عاصمة البلد. وسيسهم مشروع التنمية الحضرية في بورت فيلا في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال تحسين الطرق والصرف الصحي والمجاري والبنى الأساسية والخدمات. كما استكملت الحكومة إنشاء رصيف دولي متعدد الأغراض وساحة حاويات ومرافق للتخفيف من شدة اكتظاظ مرفأ الرصيف الدولي الحالي. وسيمكن المشروع من اعتماد إدارة فعالة وتحسين توزيع البضائع على الصعيد الدولي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٧٤- وعلاوة على ذلك، يرمي مشروع إعصار بام لإعادة إعمار الطرق إلى تسريع التعافي الاقتصادي والاجتماعي في المقاطعات المتضررة كما هو محدد في المشروع. والهدف الإنمائي من ذلك هو إعادة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية حول طريق إيفاتي الدائري إلى الوضع الذي

كانت عليه قبل الإعصار من خلال ترميم نحو عشرين موقعاً متضرراً. وقد جرى تخطيط جميع الأعمال وتنفيذها وفق مفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل"، كما تعززت قدرة الطرق والجسور على مقاومة المناخ والكوارث. وتصف خطة التشاور المجتمعي الهدف من المشروع الذي نفذته إدارة الأشغال العامة التابعة لوزارة البنى الأساسية والمرافق العامة، ومنهجه ومخرجاته ومراحله وعملياته لأغراض الإعلام. وترمي خطة التشاور المجتمعي إلى تحديد طبيعة المعلومات التي ينبغي تقديمها إلى أصحاب المصلحة أو تلقيها منهم، ومتى وكيف يتم إيصال هذه المعلومات، وكيف يستفيد المشروع بمراحله وجوانبه المختلفة من تلك المعلومات التي تشمل دراسة الجدوى، والتصميم التفصيلي، وعمليات البناء والتشغيل. والأهم من ذلك أن خطة التشاور المجتمعي تقوم على التقاليد والأعراف المحلية، مما يضمن إجراء مشاورات مجدية.

٧٥- وإضافة إلى ذلك، تمول حكومة نيوزيلندا مشروع البنية الأساسية للسياحة في فانواتو بالتعاون مع حكومة فانواتو من خلال الإطار المتكامل المعزز. ويرمي هذا المشروع إلى المساهمة في إكساب قطاع السياحة الزخم والمرونة اللازمين لجلب عوائد اقتصادية أكبر. ويعد مشروع البنية الأساسية للسياحة في فانواتو جزءاً من مجموعة أكبر من الأنشطة السياحية التي تدعمها نيوزيلندا والتي تهدف إلى تنفيذ خطة عمل فانواتو الاستراتيجية في مجال السياحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٧٦- وتحرص الحكومة، بموجب تصديقها على سياسة إتاحة فرص الوصول الشاملة للجميع، على أن تراعى، عند تصميم وإنجاز جميع المشاريع المتعلقة بتطوير البنية الأساسية الجديدة، إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها. فحرصت على أن يكون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البنية التحتية التي يجري تطويرها إلزامياً. وتشمل هذه المشاريع مشاريع تحديث محطة المطار الدولي، ومرافق أرصفة الميناء، والمكاتب الحكومية، والمباني العامة، والطرق، ومشاريع تطوير المدن مثل مشاريع التنمية الحضرية في بورت فيلا، وإقامة الجدار البحري في بورت فيلا حيث أنشئ ممر للمشاة ومنصة منحدره تماشياً مع سياسة إتاحة فرص الوصول.

### الدعم التقني فيما يتعلق بحقوق الإنسان: التوصية ١٠٦

٧٧- لا تزال فانواتو تتلقى الدعم التقني وتطوره بفضل العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقيمها. كما تحصل على الدعم التقني في مجال التدريب على حقوق الإنسان من خلال المنظمات الإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ولجنة جنوب المحيط الهادئ وأمانة جزر المحيط الهادئ ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية وغيرها. وتحظى فانواتو، في إطار التعاون الثنائي، بدعم من أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي والصين. كما نحصل على دعم متعدد الأطراف لتحقيق تطلعاتنا الإنمائية وفقاً لما تنص عليه خطتنا الوطنية للتنمية المستدامة.

### تغير المناخ: التوصيات ١٠٧-١٠٩

٧٨- قامت الحكومة في عام ٢٠١٦ بإنشاء وزارة جديدة تُعنى بمسألة تغير المناخ. ويجري استعراض القانون المتعلق بالمكتب الوطني لإدارة الكوارث من خلال مشاورات مكثفة تُجرى على مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني. وتشمل الأطر الرئيسية الأخرى السياسة والخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتشرد الناجم عن تغير المناخ والكوارث للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتين يجري تنفيذهما حالياً.

٧٩- كما يضع قانون المكتب الوطني لإدارة الكوارث إجراءً تشغيلياً موحداً يحدد التدخل المدني والعسكري في حالات الطوارئ الكبرى، مع اتخاذ إجراءات واسعة النطاق للتوعية من خلال وسائل الإعلام والإشعارات العامة لتعزيز السلامة العامة والحد من أوجه الضعف. فضلاً عن ذلك، يشارك كل من المكتب الوطني لإدارة الكوارث، وإدارة فانواتو للأرصدة الجوية والأخطار الجغرافية مشاركة نشطة في نظام الإنذار المبكر ورسم خرائط المخاطر المتعددة من خلال الآليات التالية: النظام الآلي لرصد الأحوال الجوية، وصفارات الإنذار من التسونامي، وإنشاء مواقع للطقس والمناخ على الإنترنت. وفي عام ٢٠١٨، فرضت الحكومة حظراً على استخدام البلاستيك وقشبات الشراب البلاستيكية في إطار جهودها الرامية إلى معالجة التلوث. ويتفق هذا مع سياسة فانواتو المتعلقة بالمحيطات التي تؤثر على الحياة البحرية ومياهنا الساحلية والتزامنا الوطني بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٠- وتعتمد إدارة خدمات السجن إجراءً موحداً في حالات الطوارئ وخطة تضمن استمرار العمل ونقل المحتجزين في حال وقوع كارثة.

## خامساً- الإنجازات والممارسات الجيدة والتحديات والقيود

### الإنجازات

٨١- تقرر حكومة فانواتو بالتقدم الذي أحرز نحو الوفاء بالتزاماتها وواجباتها في مجال حقوق الإنسان. وتشمل الإنجازات ما يلي:

- استكمال وتقديم التقرير الدوري الأولي والجامع بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- استكمال التقريرين الثاني والثالث المعدّين بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والحوار البناء الذي أُجري مع لجنة حقوق الطفل في سوا، عام ٢٠١٧؛
- استكمال التقريرين الرابع والخامس المعدّين بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقديمهما إلى اللجنة في عام ٢٠١٦؛
- تعيين موظف مسؤول عن الشؤون الجنسانية في إدارة شؤون المرأة ووزارة الصحة؛
- اعتماد السياسة الوطنية لحماية الطفل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦، وسياسة صون الأطفال للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠؛
- تشكيل فريق تفتيش خارجي يُعنى بتفقد الأوضاع في السجون ومعاملة السجناء وتقديم تقارير عن ذلك؛
- إنشاء وزارة تغير المناخ وتشكيل مجموعة معنية بالقضايا الجنسانية وتوفير الحماية لضمان مراعاة القضايا الجنسانية وتوفير الحماية في حالات الكوارث الطبيعية؛
- استكمال التوعية بالصحة الإنجابية في مقاطعتي تافيا ومالامبا بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان والجامعة الوطنية في فيجي، الدورة ٢٠١٣-٢٠١٧؛
- إنشاء وحدة معنية بالحق في الحصول على المعلومات؛
- السياسة الوطنية للتنمية الشاملة المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥.

## أفضل الممارسات

٨٢- تفخر فانواتو بكونها أول دولة في المحيط الهادئ تضع خطة وطنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقد أبرزت هذه الخطة التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات الرئيسية المتفق عليها في الجولة الثانية. وإضافة إلى ذلك، تعد فانواتو أحد البلدان القليلة التي أنشأت لجنة وطنية لحقوق الإنسان بموجب قاعدة تنظيمية (الأمر القانوني ١٠٥ لعام ٢٠١٤) في إطار القانون الحكومي (رقم ٥ لعام ١٩٩٨).

## القيود والتحديات

٨٣- أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً وقطعت أشواطاً هامة في طريق حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو يراعي ثقافة فانواتو وديانتها المسيحية. ومع ذلك، لا تزال الحكومة تواجه العديد من التحديات التي تقف أمام تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك فهم مضمون معاهدات حقوق الإنسان. وتشمل بعض هذه التحديات قلة الموارد المالية والبشرية المتاحة. ونظراً إلى صغر حجم القطاع العام، تُعتبر الحكومة رب العمل الرئيسي في البلد.

٨٤- ولا يزال تأثير تغير المناخ والكوارث الطبيعية القاسية يعرقل تحقيق التنمية والتقدم الوطنيين. ففي عام ٢٠١٨، أخلت فانواتو جميع سكان آمبا، وهي إحدى جزر فانواتو الرئيسية، بسبب الأنشطة البركانية الخطيرة. ولم تكن إعادة توطين سكان أمباي خالية من التحديات، علماً أن الحكومة لا تزال تولي الأولوية لهذه المسألة. وتسبب إعصار بام الفتاك، الذي حدث في عام ٢٠١٥، في إلحاق دمار واسع النطاق بالممتلكات، كما نجمت عنه خسائر في الأرواح. وقد تكفلت الحكومة، كجزء من أولوياتها، بأعمال إعادة التأهيل لضمان وصول أكثر الأشخاص تضرراً من هذا الإعصار إلى المرافق والخدمات الأساسية.

## سادساً- الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية التي اضطلعت بها الدولة المعنية والتي تعتمزم الاضطلاع بها للتغلب على تلك التحديات والقيود، ولتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد

٨٥- تقدم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة في فانواتو استراتيجية لمواجهة التحديات والقيود بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وتسعى هذه الخطة في سياق المحور المعنون "مجتمع من أجل الإدماج الاجتماعي" إلى إقامة مجتمع شامل يحافظ على كرامة الإنسان، ويدعم حقوق جميع رعايا فانواتو، بمن فيهم النساء والشباب والمسنون والضعيفة، ويحميها ويعززها في إطار تشريعاتنا ومؤسساتنا. وقد صيغت سياسات وأطر مختلفة أخرى، ناقشتها الوزارات والدوائر الحكومية في هذا التقرير، وفقاً للخطة الوطنية للتنمية المستدامة. وتكرّس الميزانية الوطنية لتنفيذ الأولويات المحددة في الخطة، باعتبارها إطاراً لأولويات الحكومة. ويبدل المزيد من الجهود للحصول على مساعدات إنمائية يمكن تسخيرها لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

## سابعاً – توقعات الدولة المعنية فيما يتعلق ببناء القدرات، وطلبات الدعم التقني إن وجدت

٨٦- تقر حكومة فانواتو بأهمية بناء قوة عاملة متمكنة وقادرة على ضمان بناء القدرات والتدريب في الوزارات والإدارات. وفي هذا الصدد، تسعى الحكومة إلى الحصول على مزيد من الدعم التقني للتدريب ومن الموارد من الوكالات التقنية ومؤسسات التمويل والمنظمات الإقليمية والدولية والشركاء في التنمية. ويتعين تنظيم المزيد من التدريب على حقوق الإنسان والقضايا المواضيعية وإتاحته لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما الشرطة والسجون والمعلمين والعاملين في مجال الصحة وما إلى ذلك.

٨٧- وتقر الحكومة بضرورة زيادة الوعي بمجموعة من المسائل، لا سيما مسألة تغير المناخ وتداخلها مع حقوق الإنسان. وتواصل الحكومة مواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ، بما فيها الاضطرابات الجوية الخطيرة وارتفاع مستوى سطح البحر، وبالتالي فهي تدعو إلى مواصلة تقديم المساعدة سواء على مستوى التمويل أو على صعيد بناء القدرات، مما سيساعد الحكومة في مواجهة تلك التحديات.

## ثامناً – الالتزامات الطوعية

٨٨- تلتزم الحكومة بإعداد دراسة لتقييم الجدوى من إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وستسترشد عندئذ الحكومة بهذه الخطة لتحديد خطواتها المقبلة.

٨٩- وتنتظر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية الأخرى وعلى البروتوكولين الاختياريين. ويتفق ذلك مع ولاية اللجنة.

## تاسعاً – الخاتمة

٩٠- تقر حكومة فانواتو بالقيمة المضافة لعملية الاستعراض الدوري الشامل فيما يخص تسليط الضوء على التحديات الرئيسية وعلى ما ينبغي اتخاذه من تدابير للتصدي لها. وعلى الرغم من كثرة التحديات، ستواصل الحكومة مساعيها لتنفيذ تلك التدابير في حدود مواردها وقدراتها. وتتيح الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للحكومة إطاراً للنهوض بأولوياتها الإنمائية وللسمعي إلى إقامة شراكات تعاونية خاصة مع شركائها الإنمائيين لضمان توافق برامج أولئك الشركاء مع الرؤية الوطنية والأهداف والغايات السياساتية المحددة في الخطة. ومن شأن هذه الشراكات أن تعزز التزام الحكومة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو أفضل لفائدة شعبها.

### Notes

- 1 [https://mjcs.gov.vu/images/news/disability\\_desk/UPR/UPR\\_National\\_Action\\_Plan\\_20142018\\_.pdf](https://mjcs.gov.vu/images/news/disability_desk/UPR/UPR_National_Action_Plan_20142018_.pdf)
- 2 <https://www.gov.vu/en/publications/vanuatu-2030/26-national-sustainable-development-plan-2016-to-2030>
- 3 Constitution of the Republic of Vanuatu of 1980. Vanuatu.
- 4 Public Prosecutor v Kalosil - Sentence [2015] VUSC 149; Criminal Case 73 of 2015 (22 October 2015).
- 5 [https://mjcs.gov.vu/images/policy/Vanuatu\\_National\\_Child\\_Protection\\_Policy\\_2016-2026\\_FINAL\\_Nov16.pdf](https://mjcs.gov.vu/images/policy/Vanuatu_National_Child_Protection_Policy_2016-2026_FINAL_Nov16.pdf).
- 6 [https://mjcs.gov.vu/images/policy/DID\\_Policy\\_2018-2025.pdf](https://mjcs.gov.vu/images/policy/DID_Policy_2018-2025.pdf).